جهود جمهورية السودان فى جذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج واستثمارها فى السودان (١٩٧٦م _ ٢٠١١م)

Sudan's efforts to attract the savings of Sudanese working abroad and its Importance for investment in Sudan in the period 1976 - 2011

د. معتز يوسف أحمد أبوعاقلة

المملكة العربية السعودية

Dr. Mutaz Yousif Ahmed Abuagla

Kingdom Saudi Arabia

E-mail. mtzabuagla72@gmail.com

مستخلص :

يهدف هذا البحث إلى معرفة جهود السودان فى جذب مدخرات السودانيون العاملون بالخارج وأهمية جذبها للاستثمار في السودان فى الفترة من ١٩٧٦م – ٢٠١١م، فقد زادت أعداد السودانين العاملين بالخارج فى السنوات الاخيره، ولا شك أن جذب المدخرات له تأثير كبير على الاقتصاد السوداني، وتبرز أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب فمن الناحية العلمية بالرغم من وجود الدراسات التي تناولت مدخرات السودانيون العاملون بالخارج الا أنه مازالت الحاجة قائمة لمزيد من الدراسات في هذا المجال، خاصة بعد تزايد أعداد السودانيين العاملين بالخارج، فالسودان فى هذه الفتره محتاج للمدخرات لمقابلة العجز في النقد الاجنبي، وعليه يتوقع أن تشكل هذه الدراسة إضافة حقيقة في هذا المجال، أما من الناحية العملية : فيتوقع أن تكون هذه الدراسة وما تتوصل اليه من نتائج مفيدة بالنسبة لمتخذي القرار الاقتصادي في البلاد، ومن أهم النتائج التى توصلت لها الدراسة، تنوع الآليات التى تم إستخدامها لجذب مدخرات السودانين العاملين بالخارج، و **تحويلات السودانيين العالمين بالخارج تساهم في سد نقص موارد النقد الأجنبي في السودان.**

كلمات مفتاحية: السودان، مدخرات السودانيين بالخارج، الإستثمار، الاقتصاد.

Abstract:

This research aims to know Sudan's efforts in attracting the savings of Sudanese working abroad and the importance of attracting investment in Sudan during the period from 1976 to 2011. The number of Sudanese working abroad has increased in recent years, and there is no doubt that attracting savings has a great impact on the Sudanese economy, and the importance of this is highlighted. The study is from several aspects. From the scientific point of view, despite the existence of studies that dealt with the savings of Sudanese working abroad, there is still a need for more studies in this field, especially after the increase in the number of Sudanese working abroad, and therefore it is expected that this study will constitute an addition in this field. The practical aspect: it is expected that this study and its results will be beneficial to the economic decision-makers in the country, and among the most important findings of the study, the diversity of the mechanisms that were used to attract the savings of the Sudanese working abroad, and the remittances of the Sudanese working abroad contribute to filling the shortage of resources. Foreign exchange in Sudan.

Key words: savings of Sudanese abroad, Sudan, investment, Economic

مقدمة :

تكتسب تحويلات العاملين بالخارج أهمية متزايدة، حيث أصبحت مصدراً مهماً لتدفقات النقد الأجنبي، تفوق في بعض الأحيان المصادر التقليدية لتلك التدفقات، مثل الاقتراض الخارجي، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدات الخارجية وغيرها، وتتميز التحويلات كتدفقات للنقد الأجنبي بأنها غير مكلفة لدولة الأصل، ولا تحمل أية التزامات مستقبلية تجاه تلك التدفقات. ويمكن للسياسات الاقتصادية أن تلعب دوراً مهماً في تدفقات تحويلات العاملين بالخارج، وتعظيم فوائدها على اقتصاديات للدول المستقبلة للتحويلات من جهة، وتعزيز

كفاءة تدفقات تحويلات العاملين بالنسبة للدول المرسلة من جهة أخري، فبالنسبة للدول المستقبلة للتحويلات فإن منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات، وإصلاح وتطوير الخدمات المصرفية، وزيادة فرص الاستثمار، تؤدى إلى جذب المزيد من التحويلات، وتقليص استخدام القنوات غير الرسمية، أما الدول المرسلة للتحويلات، فإن تشجيع المنافسة في سوق التحويلات بما يؤدى إلى خفض التكاليف، وتحسين مستويات الخدمات المالية، سيساهم في تعزيز نشاط القطاع المصرفي. وقد تزايد الاهتمام في الأعوام الماضية بالتدفقات المالية المرتبطة بتحويلات العاملين بالخارج كأحد أهم مصادر التمويل الخارجية في الدول النامية.[١] حيث تعتبر تحويلات العاملين بالخارج من أهم مصادر الدول من العملات الأجنبية، وذلك نسبة لمساهمتها في تحسين موقف ميزان المدفوعات، وتخفيض العجز في الحساب الجاري، وزيادة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصةً في الدول النامية التي تواجهه نقص في موارد النقد الأجنبي.

مشكلة الدراسة :

يعمل السودان منذ فتره لجذب المزيد من تحويلات ومدخرات السودانيين العاملين بالخارج عن طريق الحوافز التشجيعية والتسهيلات، وكذلك منح العديد من الإعفاءات والحوافز لتنشيط القطاعات الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة تشكل رافداً مهماً للاقتصاد السوداني، خاصة بعد فقدان السودان لمعظم موارده النفطية بسبب إنفصال جنوب السودان فى العام ٢٠١١م، والتي كانت تمثل مصدراً حيوياً للعملات الأجنبية، ولهذا أصبح من الأمور الأكثر أهمية وضرورة هو جذب أكبر قدر من مدخرات السودانيين العاملين بالخارج وتحويلاتهم لسد النقص الكبير في موارد النقد الأجنبي بالسودان. فبالتالي فإن المشكلة تتبلور في السؤال الرئيسي الى أى مدي تساهم تحويلات السودانيين العالمين بالخارج في سد نقص موارد النقد الأجنبي في السودان؟ ويتفرع منه : هل هنالك تنوع فى الآليات المتبعة فى السودان لجذب المدخرات ؟ هل قوانيين الاستثمار تعدل بصورة إيجابيه لجذب المدخرات والاستثمارات ؟

[١]- تقرير البنك الدولي، تحويلات العاملين بالخارج وأهميتها في الاقتصاد الدولي، الأفاق الاقتصادية العالمية، ٢٠٠٦م، ص ١٧٤.

أهداف الدراسة :

١- معرفة الجهود التي بذلها السودان فى جذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج.

٢- التعرف على الآليات التي إتبعها السودان لجذب استثمارات ومدخرات العاملين بالخارج.

٣- التعرف على حجم مدخرات السودانيين العاملين بالخارج.

٤- معرفة قوانين الاستثمار وتعديلاتها خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب :

١-من الناحية العلمية بالرغم من وجود الدراسات التي تناولت مدخرات السودانيون العاملون بالخارج الا أنه مازالت الحاجة قائمة لمزيد من الدراسات في هذا المجال، خاصة بعد تزايد أعداد السودانيين العاملين بالخارج، وعليه يتوقع أن تشكل هذه الدراسة إضافة في هذا المجال.

٢-من الناحية العملية : فيتوقع أن تكون هذه الدراسة وما تتوصل اليه من نتائج مفيدة بالنسبة لمتخذي القرار الاقتصادي في البلاد.

فروض الدراسة :

١- تساهم تحويلات السودانيين العالمين بالخارج في سد نقص موارد النقد الأجنبي في السودان.

٢- الحوافز التشجيعية والتسهيلات تؤدى الى جذب مزيد من مدخرات السودانين العاملين بالخارج.

٣- يوجد تنوع فى الآليات التى تجذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج.

٤-قوانيين الاستثمار إيجابيه لجذب المدخرات والاستثمارات

منهج الدراسة : تستخدم الدراسي المنهج التاريخي والوصفي والذى يتناسب وطبيعة الدراسة.

الدراسات السابقة :

١-**دراسة** عبد المالك عبد السلام (١٩٩٠م- ٢٠٠١م)- بعنوان : هجرة العقول وأثرها على التنمية الاقتصادية في أفريقيا دراسة حالة الصومال ، وتوصلت الدراسة إن هجرة العقول الصومالية إلي دول المهجر هي العائق الرئيسي الذي يقف في طريق التنمية الاقتصادية في الصومال.

٢- **دراسة** سامية المفتاح (٢٠٠٢م) - بعنوان : بعنوان هجرة الكفاءات التدريسية في الجامعات السودانية أسبابها وطرق معالجتها ، تهدف الدراسة إلي محاولة وضع مقترحات لحل المشكلات التي تواجهة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السودانية، وتوصلت الدراسة الى عدم توفر الأساتذة المشرفين فى الجامعات السودانية علي البحث العلمي.

٣- **دراسة** سامية حسن(٢٠٠٦م) - بعنوان أثر مناخ الاستثمار على جذب الاستثمارات الأجنبية للقطاع الصناعي دراسة حالة السودان ١٩٩٣م - ٢٠٠٤م، تهدف الى دراسة مناخ الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية للقطاع الصناعي بالسودان، وتوصلت الدراسة الى أن المناخ الاستثماري يؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية.

٤- **دراسة** يحي هارون (١٩٨٤م) - العوامل التي تؤدي إلي هجرة معلمي المرحلة الثانوية وأثر الهجرة علي التعليم الثانوي بالسودان ، تهدف الى الدراسة الى جمع العوامل التي تؤدي إلي هجرة معلمي المرحلة الثانوية وجمع المعلومات السلبية بالهجرة ، وتوصلت الدراسة الى أن العوامل التي تؤدي إلي هجرة معلمي المرحلة الثانوية للخارج هو العامل المادي.

٥- دراسة جبريل حامد(١٩٨٩م - ٢٠١١م) - بعنوان : مشكلات التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة حالة السودان، تهدف الدراسة إلى التعرف علي أهم المشكلات التي تعوق التنمية الاقتصادية في أفريقيا ، وتوصلت الدراسة الى أن عدم الاستقرار الأمني والسياسي أحد معوقات التنمية الاقتصادية.

٦- **دراسة** محمد حمدون (٢٠١٢م) - بعنوان : هجرة الكفاءات والعقول السودانية وأثرها على التنمية، تهدف الدراسة إلي إبراز العلاقة بين هجرة الكفاءات والأيدي العاملة ببعض المتغيرات الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى أن هجرة العمالة السودانية للخارج هي هجرة انتقائية.

٧- **دراسة** عبد الحميد بوخاري(٢٠١٢م) - بعنوان واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، تهدف الدراسة للتعرف على مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في الدول العربية، وتوصلت الدراسة إلى أن الجهود المبذولة والمقومات لتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية غير كافية.

مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

أهم مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة طول فترة الدراسة الحالية مقارنة مع الدراسات السابقة والتي كان معظمها قصير.

الاطار النظري للدراسة:

الاستثمار يعتبر من أهم المتغيرات التي تسهم في الإسراع بعملية التنمية، وذلك لما توفره الاستثمارات المحلية والأجنبية من مقومات أساسية لهذه العملية، وبخاصة في الدول الآخذة في النمو، حيث تعمل تلك الدول جاهدة لتهيئة البيئة والظروف المحيطة بالاستثمار وإزالة العوائق التي تقف أمامه لجذب أكبر قدر من رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية. والسودان شأنه شأن تلك الدول أهتم بالاستثمارات، واتجه نحو تحرير اقتصاده، فقد شهد السودان تغيرات اقتصادية ايجابية تمثلت في سماحه للاستثمارات الأجنبية بالدخول اليه، وسن القوانين المشجعة على ذلك، وعمل على إزالة العقبات التي تقف عائقاً أمام جذب الاستثمارات، وانتهج سياسات الاستثمار التي تتميز بالمرونة. ونتيجة لذلك فقد دخلت اليه العديد من الاستثمارات الأجنبية في مختلف المجالات الاقتصادية. [1] ولقد إهتم بنك السودان المركزي بتحويلات السودانيين العاملين بالخارج منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث تم إعلان السياسة التشجيعية والتحفيزية للسودانيين العاملين بالخارج لأول مره في يونيو عام (١٩٧٦م)، في مجال الحوافز والإعفاءات الجمركية والضريبية، والتى تتلخص في منح السودانيين العاملين بالخارج (١٥%) من السعر الرسمي للجنيه عند التحويل للداخل، مع منحهم إعفاءاً جمركياً يبلغ (٥٠٠ جنيه) مرة في العمر، وقد عدل الإعفاء ليصبح (٧٠٠ جنيه). وقد ألغيت هذه السياسة عام (١٩٧٩م)، مع رفع السعر التشجيعي للتحويل، كتعويض السوداني العامل بالخارج، لكنه لم يكن تعويضا كافياً، فزادت النسبة المتجهة الى السوق الحر بالداخل، مما ساعد على رفع سعر الدولار، ومن ثم تخفيض قيمة الجنيه السوداني من (٦٦قرش) للدولار، إلى حوالي (٨٥ قرش) للدولار خلال العام الواحد. وقد أعيدت هذه الامتيازات مرة أخرى من خلال قانون تنظيم تحويلات وامتيازات السودانيين العاملين بالخارج لسنة(١٩٨١م)، والذي نص في البند (٣) من المادة (٢)، على أن يمنح السوداني العامل بالخارج إعفاءاً جمركياً على السلع والمنقولات، وذلك وفقاً لشروط معينة، منها

[1] - الفاتح محمد عثمان ، "الاستثمار الأجنبي المباشر ودورة في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان، أماراباك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الرابع العدد ١١، ٢٠١٣م، ص١٦.

سداد الضريبة، وتحويل مبالغ إضافية بالعملات الأجنبية لداخل السودان، كما يشترط أن تكون جميع المنقولات الشخصية المراد إعفائها جديرة بالقدر الذي يحدده الوزير. [١]

وتمنح الإعفاءات الجمركية كالآتي : [٢] أي أمتعة شخصية تقدر تكلفتها بما لا يزيد عن (٥٦٢٥ جنيه)، ولا تحتاج لاستخراج رخصة استيراد، شريطة أن لا تكون ذات صبغة تجارية.وكذلك أي تحويلات تزيد عن الحد الأدنى تعطي حق التمتع في إعفاء جمركي بنسبة تصاعدية على كامل المبلغ المحول سنوياً بتكلفة تراكمية، ويحسب هذا الإعفاء بالسعر الرسمي، لاستغلاله في مقابل الرسوم الجمركية على السلع والمنقولات التى يجلبها وفقاً لما تحدده جهات الاختصاص. أما في حالة العودة النهائية يمنح السوداني العامل بالخارج اعفاءاً جمركياً للسلع والمنقولات حسب الفئات التالية:[٣] العمال ١٥٠٠ جنيه، الموظفون ٢٠٠٠ جنيه، أساتذة الجامعات والمهنيين٣٥٠٠ جنيه، رجال الأعمال ٥٠٠ جنيه.

وذلك بعد أثبات تسديد جميع الالتزامات المالية، وأن يكون قد أمضي ثلاثة أعوام متصلة في عمله بالخارج، ويحمل بطاقة العاملين بالخارج سارية المفعول[٤].

كما يحق للسوداني العامل بالخارج الاحتفاظ بحق التمتع بامتياز الإعفاء الجمركي الذي يكون سارياً، للاستفادة الكاملة منه، أي دون التقيد بفترة زمنية محددة، ويكون صالح للاستعمال في كل المحطات الجمركية، والسوق الحر، مع وضع الضوابط اللازمة لذلك.

وتم إجراء تعديل في هذه السياسات في يونيو ١٩٨٦م، وبموجب ذلك تم منح السوداني العامل بالخارج حافزاً نقدياً من السعر الرسمي، بالإضافة الى ١٥% التى تدفع الى التحويل بالداخل، لذا أصبح الحافز النقدي ٦٥% من السعر الرسمي للجنيه السوداني، كما تم منحه إعفاءاً جمركياً في حدود١٥٠٠ جنيه، و٢٠%، مما زاد من المبلغ الذي يستحق عليه الإعفاء.

---

[١]- ديوان الضرائب، الإدارة العامة للإحصاء والبحوث والتشريع، الموسوعة الضريبية ، الضرائب في قرن، المجلد الأول، التشريعات الضريبية ٢٠٠٠م، ص ٣٥٠.

[٢]- المرجع السابق، ص ٣٥٠.

[٣]- المرجع السابق ص. ٣٥٠.

٤- أحمد محجوب، تشجيع استثمارات المغتربين، مجلة آفاق الهجرة العدد ١٤، مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان، ٢٠١٥م، ص ١٤٦.

ولقد جاء إهتمام بنك السودان المركزي بتحويلات السودانيين العاملين بالخارج على إعتبار أنها من المصادر المهمة للنقد الأجنبي، حيث كانت تمثل حوالي ٦% من إجمالي تحويلات القطاع الخاص خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩م، أي قبل إنتاج وتصدير البترول.

وقد كانت هناك ضوابط وإجراءات خاصة بهذه التحويلات، ولكن بعد بداية تصدير البترول في عام ١٩٩٩م، تم تحرير هذه السياسات في إطار تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي.

وتوالت سياسات بنك السودان المركزي التشجيعية والتحفيزية للسودانيين العاملين بالخارج من أجل جذب مدخراتهم، حيث أصدر بنك السودان المركزي قراراً إلي جميع المصارف بالسودان، في إطار تشجيع وتحفيز السودانيين العاملين بالخارج لتحويل مدخراتهم عبر المصارف العاملة بالسودان عبر التحاويل المباشرة أو التغذية النقدية بموجب المادة ٢٠، من لائحة تنظيم التعامل بالنقد لسنة ٢٠١٣م، بتاريخ ١١/أبريل/٢٠١٣م، وجاء في القرار الآتي : [١]

إن على جميع المصارف الالتزام بالضوابط والتوجيهات وهي أن يتم صرف المبالغ الواردة من الخارج (عبر التحاويل المباشرة أو التغذية النقدية) بإضافتها لحساب المستفيد طرف المصرف الذي يتعامل معه، أو تحويلها لحسابه لدى أي مصرف آخر، أو تحويلها للخارج أو صرفها نقداً بالعملات الأجنبية. كما لا يتم فرض أي رسوم أو عمولات في حالة مقابلة الطلب بالسحب النقدي.

و يشير بعض أصحاب الخبرة في هذا المجال الى ضرورة تحفيز السودانيين العاملين بالخارج، خاصة في المواد الخام الزراعية والصناعية، وإتباع النظم العالمية في تحفيزهم.[٢] ومن ضمن الآليات التي إتبعتها الدولة لجذب استثمارات ومدخرات العاملين بالخارج سياسة سعر الصرف التشجيعي (سياسة تخفيض سعر الصرف)، والتى سميت حتى نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي في السودان بنظام الرقابة على النقد الأجنبي، وتحديد سعر الصرف بواسطة البنك المركزي، حيث ظل سعر الصرف ثابتاً حتى عام ١٩٧٨م، والذي حدث فيه أول تغيير لسعر الصرف كحافز للمصدرين، فقد عمدت حكومة السودان منذ عام ١٩٧٣م، الى تقديم أسعار

١- بنك السودان المركزي، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، إدارة السياسات، الخرطوم، http://www.cbos.gov.sd/node/6943 .
٢- الأمين طه القرين، مدير إدارة الاستثمار السابق بجهاز المغتربين ومدير الإدارة المالية والإدارية الحالي بالجهاز، مقابلة شخصية بمكتبة.

صرف تمييزية، لتحويلات السودانيين العاملين بالخارج بالنقد الأجنبي، وهي السعر الرسمي، والسعر التشجيعي للعاملين بالخارج وتشجيع الصادرات، والسعر الحر(سعر السوق السوداء)، وقد كان الأخير هو المحرك الأساسي للسعرين الأولين، وقد تدهور بحدة عام ١٩٧٩م، وبالتالي زادت الفجوة بينه وبين السعر التشجيعي، الذي تقدمه الحكومة للسودانيين العاملين بالخارج، مما إضطرها الى إدخال زيادات على هذا السعر، وقد كان هذا الضغط ينعكس على السعر الرسمي، فيؤدي الى مزيد من التخفيض. لذلك اتجهت الحكومة الى إلغاء السعر الموازي، وتوحيد سعر الصرف، مع خفضه تدريجياً للاقتراب من قيمته الحقيقية، وقد تم تخفيض سعر الصرف بنسبة ٨٠% مع نهاية السبعينات من القرن الماضي وحتى منتصف الثمانينات منه، واستمرت سياسة تخفيض سعر الصرف حتى نهاية الثمانينات من القرن العشرين، وشهدت فترة التسعينات منه تطورات عديدة في سياسات سعر الصرف، ففي عام ١٩٩٢م تم التحرير الكامل للاقتصاد، وبموجب ذلك تم إلغاء السوقين الرسمي والتشجيعي، وفى العام ١٩٩٣م أنشأت نافذتان للنقد الأجنبي، أولها نافذة بنك السودان المركزي، التى يتم التعامل فيها بسعر الصرف، الذي يعتمد على السوق الرسمية، وحدد لها سعر صرف ٢,١٥ جنيه للدولار، وثانيها نافذة صرافات البنوك التجارية على جميع واردات القطاع الخاص، وكانت جميع واردات ومتحصلات الحكومة تتم بالسعر الرسمي، وهذه الطريقة أعادت الاختلاف في أسعار النقد الأجنبي للدولار مما شجع العاملين بالخارج لتحويل مدخراتهم عبر السوق الموازي، وفي عام ١٩٩٤م أُلغي العمل بنظام النافذتين، وتم إنشاء نافذة واحدة، وبموجبها تم السماح لكل بنك حق إعلان سعر الصرف الذي يتعامل به يومياً بيعاً وشراء، ويقوم البنك المركزي بحساب متوسط ترجيحي.[١]

وفي العام ١٩٩٦م تم إنشاء صرافات النقد الأجنبي، ولم يطرأ تعديل على الإطار العام لسياسات سعر الصرف، وفي عام ١٩٩٧م تم انتهاج نظام سعر الصرف (السلحفائي)، والذي ساهم الى حد كبير في تقريب الفجوة بين سعر الصرف في السوق الحر، والسوق الموازي،[٢] حيث كان يحدد سعر الصرف بواسطة لجنة مكونة من ممثل لبنك السودان، وممثل لاتحاد الصرافات، وممثل لاتحاد المصارف، وتم التوحيد في عام ١٩٩٨م، وعندئذ تم إلغاء هذا النظام للانتقال الى مرحلة جديدة، بعد أن حقق نهج التدرج هدفه في توحيد سعر الصرف من ثمانية

[١] - عثمان ابراهيم السيد، الاقتصاد السوداني، جوانب تطبيقية، (منشورات جامعة السودان المفتوحة، الخرطوم ، ٢٠٠٦م)،ص٢٠٢م
٢- التقرير الاستراتيجي السوداني – ١٩٩٧م – ص .٢٠٠.

أسواق عام ١٩٩٦م، الى سوق واحد عام ١٩٩٨م، وتلاشت الفجوة كلياً بتوحيد الأسواق، وتحديد سعر صرف واقعي تحدده قوي السوق، وفي مارس عام ١٩٩٩م، أصدر بنك السودان منشوراً يوضح بموجبه الآلية التي يمكن أن يدخل بها في سوق النقد الأجنبي، وذلك بعد التجنيب الكامل لحصيلة كل الصادرات (عدا القطن، والصمغ الأبيض) وتحديد فروع معينة من البنوك التجارية مصدق لها بالتعامل بالنقد الأجنبي.

وفي يونيو ١٩٩٩م، ومن أجل بناء سوق موحد للنقد الأجنبي، ألزم بنك السودان جميع البنوك العاملة في مجال النقد الأجنبي بإنشاء غرفة للتعامل بالنقد الأجنبي بيعاً وشراءاً، وفي يوليو ١٩٩٩م، تم استخدام نظام السعر اليومي الأكثر تكراراً بدلا عن السعر الترجيحي المتحرك، وخلال الفترة ٢٠٠٦م – ٢٠١١م، سمح بنك السودان المركزي للبنوك وشركات الصرافة بتسليم قيمة التحويلات الواردة حسب اختيار المستفيد من العملة المحلية، أو الأجنبية، كما حث بنك السودان المركزي شركات الصرافة على جذب المزيد من تحويلات السودانيين العاملين بالخارج، ومنح العديد من الحوافز البنوك النشطة في هذا المجال.[١] بعد ذلك ادخل نظام سعر الصرف المرن المدار، والذي مازال العمل به جارياً.

ومن ضمن الآليات التي تشجع وتحفز السودانيين العاملين بالخارج لاستثمار مدخراتهم وتوجيهها نحو السودان، البنيات التحتية الجيدة، فقد وضعت الحكومة السودانية إستراتيجية شاملة للارتقاء بالبنية التحتية،[٢] فوجود بنية تحتية جيدة يساعد المستثمر بصورة مباشرة في تقليل تكلفة الانتاج، ويساعد المؤسسات الانتاجية على المنافسة، وكذلك يشجع السودانيين العاملين بالخارج لاستثمار مدخراتهم بالداخل. وبالرغم من أن السودان حقق الكثير من الانجازات في مجال البنيات التحتية، الا أنها مازالت قاصرة، وبصفة خاصة في الولايات، لذلك نجد أن أكثر من ٨٠% من الاستثمارات مركزة في ولاية الخرطوم. فضعف البنية التحتية في السودان لا يشجع السودانيين العاملين بالخارج لاستثمار مدخراتهم داخل السودان، وقد أشار المختصون في هذا الشأن إلى أن ضعف البنية التحتية يعتبر من المشكلات والعقبات التي تحد من فعالية آليات جذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج للسودان. [٣] ومن ضمن الجهود المبذولة من الحكومة السودانية لتشجيع وتحفيز وجذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج للاستثمار في

---

[١]- أحمد محجوب، تشجيع استثمارات المغتربين، مرجع سابق ص ١٤٧.
[٢]- محجوب شاور، واقع استثمارات المغتربين وأفاق المستقبل، أفاق الهجرة،(الخرطوم، مركز السودان لدراسات الهجرة،٢٠١٢م)،ص٨.
[٣]- الأمين طه القرين، مرجع سابق.

السودان، ما جاء في قانون تشجيع الاستثمار لعام١٩٩٩م في مجال الضريبة[١] الإعفاء من الضرائب بالنسبة للمشاريع الإستراتيجية، ولمدة عشر سنوات بعد موافقة الوزير الاتحادي، الإعفاء من الرسوم الجمركية. وعدم فرض ضرائب، أو رسوم على المشروعات الاتحادية، بحيث لا يجوز لأي ولاية أو محلية فرض أي ضرائب، أو رسوم، أو عوائد ولائية أو محلية، على أي مشروع استثماري مرخص اتحادياً خلال فترة الإعفاء.

وكذلك ما جاء في قانون الاستثمار المعدل لعام ٢٠٠٣م والذي تضمن[٢] يتمتع المشروع الإستراتيجي (مشاريع البنية التحتية) بميزة الإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لمدة لا تزيد عن عشره سنوات، يبدأ إنفاذها من تاريخ بدء الإنتاج التجاري أو مزاولة النشاط، ويتمتع المشروع غير الإستراتيجي بميزة الإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لمدة لا تزيد عن خمس سنوات من تاريخ بدء الإنتاج التجاري أو مزاولة النشاط، وتعديل قانون الضرائب بتخفيض ضريبة أرباح الأعمال وإعادة التأهيل للقطاع الصناعي من(٣٠% إلى ١٠%.).

وكذلك فإن أهم الميزات والتسهيلات التي منحها قانون تشجيع الاستثمار لعام ٢٠١٢م بالنسبة للضرائب هى[٣] الإعفاءات الجمركية الكاملة على كل احتياجات المشروع من الآلات والمعدات والماكينات، و مدخلات الانتاج معفاة بنسبة ٩٧%، كما حظر القانون فرض أي ضرائب أو رسوم ولائية على المشروعات الاتحادية والولائية، وتطبيق نظام الضريبة الثابتة على أرباح الأعمال حسب الفئات فالفئة الأولى تعفى كامل من الضريبة على القطاع الزراعي، أما الفئة الثانية فيتم الاعفاء على القطاع الصناعي١٠% ، و١٥% على القطاع الخدمي.

إن مثل هذه الإعفاءات والتسهيلات والامتيازات من شأنها أن تجذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج للاستثمار في السودان، فتعدد الضرائب وارتفاع فئاتها لا يحفز السودانيين العاملين بالخارج لاستثمار مدخراتهم في السودان.

ومن المشكلات والعقبات التي تحد من فعالية آليات جذب الاستثمارات ومدخرات السودانيين العاملين بالخارج الي السودان نقص المعلومات، وأنها غير كافية في الجانب

٤- http://www.sudaninvest.org/Arabic/Sudan_Inve٤ - جمهورية السودان، وزارة الاستثمار، مناخ الاستثمار في السودان ، ٢٠٠٦م ،

[١] - جمهورية السودان وزارة الاستثمار، قانون الاستثمار لعام ٢٠٠٣م.

٢- جمهورية السودان، وزارة الاستثمار، وثيقة قانون تشجيع الاستثمار والمناطق الحرة الخرطوم http://www.sudaninvest.org/Arabic/Sudan_Invest

الاستثماري، وكذلك وجود البيروقراطية في أجهزة الدولة، وضعف رأس المال للسودانيين العاملين بالخارج. وفي ذات الإطار ومن أجل تسهيل الإجراءات وإزالة العقبات الإدارية التي تحول دون تدفق الاستثمارات ومدخرات السودانيين العاملين بالخارج للاستثمار في السودان، تم تبني نظام النافذة الواحدة لتسهيل إتمام جميع الإجراءات اللازمة في أسرع وقت ممكن، فوجود نافذة واحدة للاستثمار يتعامل معها المستثمر، تشجع وتحفز السودانيين العاملين بالخارج لاستثمار مدخراتهم في مشاريع استثمارية داخل السودان، والتي يكون لها المرود الجيد على الاقتصاد السوداني، فالاستثمار يعتبر وسيلة أساسية للدولة لتحقيق اقتصاد قوي ومعافى، إن تعدد نوافذ الخدمة التي يتعامل معها المستثمرون ظلت عقبة أمام جذب الاستثمار للسودان، وأن الإدارات غير موحدة، وبالتالي تختلف القرارات والإجراءات، وهذا من شانه أن ينفر السودانيين العاملين بالخارج من الاستثمار في السودان لوجود عدة جهات يتعامل معها المستثمر.

ويلاحظ تنوع آليات جذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج، حيث اشتملت على إجراءات متعلقة بسعر الصرف، وامتيازات استثمارية للسودانيين العاملين بالخارج من بنك السودان المركزي، وإعفاءات وتسهيلات وامتيازات في قوانين الاستثمار في مجال الضرائب والجمارك، وتبني نظام النافذة الواحدة وغيرها من الاجراءات والسياسات التى تجذب مدخرات السودانيين العالمين بالخارج الى الداخل لتحقيق اقتصاد قوى.

الخاتمة : وتشمل النتائج والتوصيات :

أولاً : النتائج : توصلت الدراسة الى النتائج أدناه :

١- أوضحت الدراسة أن الحوافز والتسهيلات تؤدي الى جذب المزيد من مدخرات السودانيين العاملين بالخارج.

٢- قوانين جذب الاستثمار تعدل كل فتره بطرق إيجابية.

٣- تحويلات السودانيين العالمين بالخارج تساهم في سد نقص موارد النقد الأجنبي في السودان.

٤- يوجد تنوع فى الآليات التى تم إستخدامها لجذب مدخرات السودانين العاملين بالخارج.

ثانياً: التوصيات : من خلال ما توصلت اليها الدراسة من النتائج يوصي الباحث بالأتي :

١- ضرورة تشجيع وتحفيز السودانيين العاملين بالخارج لجذب مدخراتهم للاستثمار فى السودان.

٢- تسهيل الإجراءات وإزالة العقبات الإدارية التي تحول دون تدفق مدخرات السودانيين العاملين بالخارج للاستثمار في السودان.

المراجع :

١- أحمد محجوب، تشجيع استثمارات المغتربين، مجلة آفاق الهجرة العدد ١٤، مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان، ٢٠١٥م.

٢- التقرير الاستراتيجي السوداني – ١٩٩٧م.

٣- تقرير البنك الدولي، تحويلات العاملين بالخارج وأهميتها في الاقتصاد الدولي، الأفاق الاقتصادية العالمية، ٢٠٠٦م،

٤- بنك السودان المركزي، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، إدارة السياسات، الخرطوم، http://www.cbos.gov.sd/node/6943

٥- جمهورية السودان، وزارة الاستثمار، مناخ الاستثمار في السودان ، ٢٠٠٦م http://www.sudaninvest.org/Arabic/Sudan_Inve4

٦- جمهورية السودان، وزارة الاستثمار، وثيقة قانون تشجيع الاستثمار والمناطق الحرة الخرطومhttp://www.sudaninvest.org/Arabic/Sudan_Invest

٧- جمهورية السودان وزارة الاستثمار، قانون الاستثمار لعام ٢٠٠٣م

٨- محجوب شاور، واقع استثمارات المغتربين وأفاق المستقبل، أفاق الهجرة،(الخرطوم، مركز السودان لدراسات الهجرة،٢٠١٢م

٩- عثمان ابراهيم السيد، الاقتصاد السوداني، جوانب تطبيقية، (منشورات جامعة السودان المفتوحة، الخرطوم ، ٢٠٠٦م).

١٠-ديوان الضرائب، الإدارة العامة للإحصاء والبحوث والتشريع، الموسوعة الضريبية ، الضرائب في قرن، المجلد الأول، التشريعات الضريبية ٢٠٠٠م.

References:

1-Ahmed Mahjoub, Encouraging Expatriate Investments, Migration Horizons Journal, Issue 14, Sudan Center for Migration, Development and Population Studies, 2015

2-The Sudanese Strategic Report - 1997

3-World Bank Report, Remittances from Workers Abroad and Their Importance in the International Economy, Global Economic Prospects, 2006.

4- Central Bank of Sudan, General Department for Policies, Research and Statistics, Policy Department, Khartoum, http://www.cbos.gov.sd/node/6943

5-The Republic of Sudan, Ministry of Investment, Investment Climate in Sudan, 2006 http://www.sudaninvest.org/Arabic/Sudan_Inve4

6-Republic of Sudan, Ministry of Investment, Law Document for the Promotion of Investment and Free Zones Khartoum
http://www.sudaninvest.org/Arabic/Sudan_Invest
7-Republic of Sudan, Ministry of Investment, Investment Law of 2003
8- Mahjoub Shawer, The Reality of Expatriate Investments and Future Prospects, Migration Horizons, (Khartoum, Sudan Center for Migration Studies, 2012
9-Osman Ibrahim Al-Sayed, Sudanese Economy, Applied Aspects, (Sudan Open University Press, Khartoum, 2006
10 -Tax Office, General Administration of Statistics, Research and Legislation, Tax Encyclopedia, Taxes in a Century, Volume One, Tax Legislation 2000.